

لمنطقة شرق آسيا أهمية كبيرة بالنسبة لأغلب بلدان العالم وهي من أكثر الأقاليم حيوية على مستوى الاقتصاد والتجارة. إذ تحتوي على ثاني وثالث أكبر اقتصاد بالعالم (الصين واليابان) اللذين يعتبران أهم أعمدة التجارة الدولية بعد الولايات المتحدة. شهدت الصين تغيير كبير بعد تسعينيات القرن الماضي، وانطلاقاً من نظرة براغماتية تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي ملفت، وهذا ما لم تغفله اليابان التي تتطلع لإعادة دورها الإقليمي. وبينما توسعت الصين نحو مناطق حيوية لليابان، أدركت الأخيرة بأن الصين تمثل فرصة يمكن استغلالها لتحسين وضعها من خلال التبادل التجاري الذي ازداد بشدة. ولكن علاقاتهما لم تخلو من التوترات. بالمقابل عملت اليابان على إشراك الصين في منظمات إقليمية ودولية، وسعت لتعظيم ترابطها الاقتصادي مع الصين عن طريق التجارة والاستثمار. فبالرغم من وجود مشكلات عالقة بين الصين واليابان وشعورهما بالتهديد المتبادل على المستوى الإستراتيجي، إلا إن اليابان لا تفضل تدهور العلاقات. وتدرك الصين مدى أهمية اليابان في صعودها ومن بدون التعاون معها لن يكون لنجاحها الاقتصادي معنى. وهناك إجماع حول التحسن المستقبلي في علاقاتهما نظراً لزيادة التبادلات التجارية والاعتماد المتبادل الاقتصادي، ولكن لم تتحسن بعد علاقاتهما السياسية والأمنية بشكل كافٍ بالرغم من تصريح مسؤولي البلدين بأن العلاقات عادت إلى طبيعتها. إن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يعد أول مراحل الاعتمادية المتبادلة، وهو غير كافٍ لوحده في تحقيق التكامل، لذلك لا يرجح رؤية التكامل الإقليمي في شرق آسيا في المستقبل القريب. لأن اليابان والصين يشعران بتهديد متبادل ولا يمكن لهما ربط مصيرهما ببعض ارتباطاً لا ينفصم. ولكن يبدو اليابان والصين متفقان حول أهمية التعاون نظراً للمصالح المشتركة، ولاسيما أن الولايات المتحدة (القوة المهيمنة) ليست مع تدهور العلاقات، وذلك بسبب ارتباط اقتصادها بشكل كبير مع هذين البلدين ولها مصالح كبيرة في هذه المنطقة. إذن يكمن استمرار وتعميق التعاون الياباني - الصيني مما يُحسّن البيئة الإقليمية، ولكن بعد اطمئنان كافة الأطراف للتعايش والمصير المشترك.